مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية

العدد 28، المجلد 10، السنة الثالثة | نيسان (أبريل) 2026 | شوال 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

# الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية (دراسة تحليلية في ضوء مبدأ سيادة القانون)

**إعداد: الباحث / عبد الرحمن عيد | الجمهورية اللبنانية**

**سنة ثالثة دكتوراه في الحقوق / القانون العام / الجامعة الاسلامية في لبنان**

E-mail: abedeid66777@gmail.com | https://orcid.org/0009-0001-4166-9291
https://doi.org/10.70758/elqarar/10.28.5

| تاريخ الاستلام: 2026/4/3 | تاريخ القبول: 2026/4/9 | تاريخ النشر: 2026/4/15 |
|---|---|---|

**للاقتباس:** عيد، عبد الرحمن، الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية (دراسة تحليلية في ضوء مبدأ سيادة القانون)، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد العاشر، العدد 28، السنة 3، 2026، ص–ص: 114–131. https://doi.org/10.70758/elqarar/10.28.5

## المُلّخص

يُعدّ ضمان نزاهة العمليّة الإنتخابيّة أحد المُرتكزات الأساسيّة لقيام نظام ديمقراطيّ فعّال، إذ لا تستمد الإنتخابات مشروعيّتها من مجرّد إجرائها، بل من مدى تمثيلها الحقيقيّ لإرادة النّاخبين، وذلك ضمن إطار مُتكامل من الشفافيّة وتكافؤ الفرص. ومن هذا المنطلق، يهدفُ البحث إلى دراسة الضمانات القانونيّة التي تحكم العمليّة الإنتخابيّة، وتحليل دورها في تكريس العدالة ومنع مختلف أشكال التلاعب أو التأثير غير المشروع. كما يعتمد البحث على المنهج التحليليّ المدعّم بالمنهج النقديّ، وذلك عبر دراسة النّصوص الدستوريّة والتشريعيّة والتنظيميّة ذات الصلة، وفحصها في ضوء مراحل العمليّة الإنتخابيّة، بدءًا من مرحلة الإعداد، مرورًا بالإقتراع، وصولًا إلى إعلان النتائج والطعون. ومن ثمّ، يتناول البحث توزيع هذه الضمانات بين جهات عدّة، تشمل الإدارة الإنتخابيّة والقضاء، والأحزاب السياسيّة والمجتمع المدنيّ، مبرزاً تكامل أدوارها في سبيل تحقيق النّزاهة الإنتخابيّة. لذا، يخلص البحث إلى أنّ فعالية الضمانات القانونيّة لا تكمن في وجودها الشكليّ، بل في تطبيقها العمليّ واستقلاليّة الجهات المشرفة وقدرتها على مواكبة تحديّات التكنولوجيا والمال السياسيّ. وفي هذا الإطار، تبرز جملة من التحديّات التي تحدّ من فعاليّة هذه الضمانات، بما في ذلك ضعف الرقابة، والتدخلات السياسيّة، إضافة إلى غموض بعض النّصوص القانونيّة.

**الكلمات المُفتاحيّة:** الضمانات القانونيّة، العدالة الإنتخابيّة، الرقابة على الإنتخابات، الديمقراطيّة.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal

Issue 28, Vol 10, Year 3 | April 2026 | Shawal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

# Legal Guarantees for the Integrity of Elections in Democratic Systems (An Analytical Study in Light of the Rule of Law Principle)

**Author: Researcher / Abd El Rahman Eid | Lebanese Republic**
**PhD Student in Law / Public Law | Islamic University of Lebanon**
E-mail: abedeid66777@gmail.com | https://orcid.org/0009-0001-4166-9291

https://doi.org/10.70758/elqarar/10.28.5

| **Received :** 3/4/2026 | **Accepted :** 9/4/2026 | **Published :** 15/4/2026 |
|---|---|---|

***Cite this article as:*** Eid*, Abd El Rahman, Legal Guarantees for the Integrity of Elections in Democratic Systems (An Analytical Study in Light of the Rule of Law Principle), ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 10, issue 28, Third year, 2026, pp. 114-131. https://doi.org/10.70758/elqarar/10.28.5*

## Abstract

Elections derive their legitimacy from their honest expression of the will of voters. Therefore, this study aims to analyze legal guarantees and their role in establishing electoral justice and preventing manipulation. Adopting a critical analytical approach, the study examines legislative texts across the various stages of the electoral process from preparation to appeals, highlighting the integrated roles of the administration, judiciary and civil society in ensuring the integrity of the electoral process. Further, the study concludes that the effectiveness of legal guarantees lies not in their formal existence, but rather in their practical application, the independence of supervisory bodies, and their ability to keep pace with the challenges of technology and political finance. The research also highlights a number of challenges that limit the effectiveness of these guarantees, including weak oversight, political interference, and the ambiguity of some legal texts.

**Keywords:** Electoral Integrity, Legal Guarantees, Electoral Justice, Election Oversight, Democracy

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 28، المجلد 10، السنة الثالثة | نيسان (أبريل) 2026 | شوال 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

## المقدمة

تُعدّ الانتخابات الأداة الأساسية التي تُجسّد من خلالها الديمقراطية في صورتها العملية، إذ تُمكّن الشعوب من ممارسة سيادتها واختيار ممثليها بحرية، بما يعكس الإرادة العامة ويُضفي الشرعية على السلطة السياسية. ولا تقتصر أهمية الانتخابات على كونها وسيلة لتداول السلطة بشكل سلمي، بل تمتد لتشكّل ركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة، وتعزيز مبدأ المشاركة السياسية، وترسيخ مفهوم المواطنة الفاعلة.

غير أنّ إجراء الانتخابات بحدّ ذاته لا يكفي لضمان تحقق الديمقراطية، إذ إنّ القيمة الحقيقية للعملية الانتخابية تكمن في مدى نزاهتها وشفافيتها، وفي قدرتها على التعبير الصادق عن إرادة الناخبين. فالانتخابات التي تفتقر إلى الضمانات القانونية الكافية قد تتحوّل إلى مجرد إجراء شكلي، يُستخدم لإضفاء شرعية ظاهرية على السلطة، دون أن يعكس الإرادة الحقيقية للشعب، الأمر الذي يُضعف الثقة بالمؤسسات ويُقوّض أسس النظام الديمقراطي.

ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة إلى إرساء منظومة متكاملة من الضمانات القانونية التي تحكم العملية الانتخابية في مختلف مراحلها، بدءًا من الإعداد لها، مرورًا بإجرائها، وصولًا إلى إعلان نتائجها. وتتمثّل هذه الضمانات في مجموعة من القواعد الدستورية والتشريعية والإدارية والقضائية التي تهدف إلى حماية الحقوق السياسية، وضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين، ومنع أي شكل من أشكال التلاعب أو التأثير غير المشروع على إرادة الناخبين.

وتكتسب هذه الضمانات أهمية خاصة في ظل التطورات السياسية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، حيث أصبحت العملية الانتخابية عرضة لأشكال جديدة من التأثير والتلاعب، سواء من خلال استخدام المال السياسي، أو وسائل الإعلام، أو حتى التقنيات الرقمية. وهو ما يفرض على الأنظمة القانونية مواكبة هذه التطورات من خلال تحديث أدوات الرقابة وتعزيز فعالية الضمانات القائمة.

كما أنّ تحقيق نزاهة الانتخابات لا يعتمد فقط على وجود نصوص قانونية متقدمة، بل يرتبط أيضًا بمدى احترام هذه النصوص وتطبيقها الفعلي على أرض الواقع، إضافة إلى توفر مؤسسات قوية ومستقلة قادرة على فرض سيادة القانون. وفي هذا السياق، تتكامل أدوار مختلف الجهات، من إدارة انتخابية وقضاء وأحزاب سياسية ومجتمع مدني، في سبيل ضمان عملية انتخابية نزيهة وشفافة.

ولا يمكن إغفال أنّ الضمانات القانونية، رغم أهميتها، تواجه العديد من التحديات التي قد تحدّ من فعاليتها، مثل ضعف التطبيق، أو التدخلات السياسية، أو غموض بعض النصوص، أو عدم كفاية وسائل الرقابة. الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في هذه الضمانات وتطويرها بشكل مستمر، بما يتلاءم مع

Issue 28, Vol 10, Year 3 | April 2026 | Shawal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

متطلبات التطور الديمقراطي.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى دراسة الضمانات القانونية لنزاهة العملية الانتخابية بشكل تحليلي معمّق، من خلال إبراز أنواع هذه الضمانات ومجالات تطبيقها، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق العدالة الانتخابية. كما يهدف إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجهها، واقتراح سبل تطويرها بما يعزز من نزاهة الانتخابات ويُرسّخ الثقة بها.

وانطلاقًا مما سبق، تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:
**ما مدى فعالية الضمانات القانونية في تحقيق نزاهة العملية الانتخابية؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الإشكاليات الفرعية، من أبرزها:

- ما هي أهم الضمانات القانونية التي تحكم العملية الانتخابية؟
- كيف تتوزع هذه الضمانات على مختلف مراحل الانتخابات؟
- ما مدى فعالية هذه الضمانات في منع المخالفات ومعالجتها؟
- وما أبرز التحديات التي تحدّ من تطبيقها؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية والفقهية ذات الصلة، إلى جانب الاستعانة بالمنهج النقدي لتقييم فعالية هذه الضمانات، مع الإشارة إلى بعض النماذج المقارنة عند الاقتضاء.

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 28، المجلد 10، السنة الثالثة | نيسان (أبريل) 2026 | شوال 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للضمانات القانونية والعملية الانتخابية

### المطلب الأول: مفهوم الضمانات القانونية

يُقصد بالضمانات القانونية مجموعة القواعد والإجراءات التي يضعها المشرّع بهدف حماية الحقوق والحريات العامة، وضمان احترام مبدأ سيادة القانون[1] في مختلف مجالات الحياة العامة. وتكتسب هذه الضمانات أهمية خاصة في الأنظمة الديمقراطية، كونها تشكّل الإطار الذي يُنظّم ممارسة الحقوق ويحول دون التعسّف في استعمال السلطة، بما يضمن تحقيق التوازن بين السلطة العامة وحقوق الأفراد.

وفي المجال الانتخابي تحديدًا، تبرز هذه الضمانات كعنصر أساسي لضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، إذ تهدف إلى تأمين بيئة قانونية سليمة تسمح بتجسيد الإرادة الشعبية بشكل حقيقي وحر. لذلك فهي لا تقتصر على حماية الجوانب الشكلية للعملية الانتخابية، بل تمتد لتشمل جوهرها المتمثل في ضمان التعبير الصادق عن اختيار الناخبين.

وتتمثل أبرز أهداف هذه الضمانات في:

- حماية حق الانتخاب والترشح باعتباره حقًا سياسيًا أساسيًا يضمن مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة.
- منع مختلف أشكال التزوير والتلاعب التي قد تمسّ سلامة النتائج الانتخابية أو تؤثر على إرادة الناخبين.
- تحقيق المساواة بين جميع المشاركين في العملية الانتخابية، سواء كانوا ناخبين أو مرشحين، بما يضمن تكافؤ الفرص وعدم تفضيل طرف على آخر.

كما تُسهم هذه الضمانات في تعزيز الثقة بالعملية الانتخابية وبالمؤسسات الدستورية، من خلال توفير آليات قانونية واضحة للرقابة والمحاسبة، بما يرسّخ مبدأ الشرعية ويحدّ من مظاهر الانحراف أو الإخلال بقواعد النزاهة الانتخابية.

### المطلب الثاني: خصائص الضمانات الانتخابية

تتميّز الضمانات القانونية في المجال الانتخابي بمجموعة من الخصائص الأساسية التي تعكس طبيعتها

(1) Jean Rivero, Droit Administratif, Dalloz, Paris, 2002, p. 145.

Issue 28, Vol 10, Year 3 | April 2026 | Shawal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

ودورها في تنظيم العملية الانتخابية وضمان نزاهتها[1]. فهذه الضمانات لا تُعدّ قواعد معزولة، بل تشكّل منظومة متكاملة تهدف إلى إحاطة العملية الانتخابية بكافة أشكال الحماية القانونية اللازمة.

ومن أبرز هذه الخصائص:

- **الشمولية:** إذ تمتد هذه الضمانات لتغطي جميع مراحل العملية الانتخابية دون استثناء، بدءًا من مرحلة الإعداد والتحضير، مرورًا بمرحلة الاقتراع، وصولًا إلى مرحلة فرز الأصوات وإعلان النتائج، بما يضمن رقابة قانونية متكاملة على كل خطوة من خطوات العملية الانتخابية.
- **الطابع الوقائي والعلاجي:** فهي لا تقتصر على منع وقوع المخالفات والانتهاكات قبل حدوثها من خلال وضع قواعد تنظيمية صارمة، بل تمتد أيضًا إلى معالجة هذه المخالفات بعد وقوعها عبر آليات الطعن والمراجعة والرقابة، بما يضمن تصحيح أي خلل قد يمسّ سلامة العملية الانتخابية أو نتائجها.
- **الإلزامية:** حيث تفرض هذه الضمانات التزامًا قانونيًا على جميع الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية، سواء كانوا ناخبين أو مرشحين أو جهات إدارية مشرفة، وتُرتّب جزاءات قانونية في حال مخالفتها، مما يعزز من قوة القانون ويضمن احترام قواعد النزاهة الانتخابية.

كما أنّ هذه الخصائص مجتمعة تعكس مدى أهمية الضمانات القانونية في تحقيق التوازن بين حرية المشاركة السياسية من جهة، وضرورة ضبط هذه الحرية ضمن إطار قانوني منظم من جهة أخرى، بما يضمن في النهاية الوصول إلى نتائج انتخابية تعكس الإرادة الحقيقية للناخبين.

## المبحث الثاني: الضمانات السابقة على العملية الانتخابية

### المطلب الأول: الضمانات الدستورية

تمثّل الضمانات الدستورية في المجال الانتخابي في مجموعة من المبادئ الأساسية التي يكرّسها الدستور[2] باعتباره القانون الأعلى في الدولة، والتي تشكّل الإطار العام الذي تُمارس ضمنه الحقوق السياسية وتُنظَّم على أساسه العملية الانتخابية. وتكتسب هذه الضمانات أهمية خاصة كونها تشكّل

(1) عبد الحميد متولي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص 98.
(2) عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 132.

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 28، المجلد 10، السنة الثالثة | نيسان (أبريل) 2026 | شوال 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

الأساس القانوني الذي تستند إليه مختلف القوانين الانتخابية، كما تُعتبر المرجع الأعلى الذي يُقاس عليه مدى مشروعية أي تنظيم أو إجراء انتخابي.

وتبرز أهم هذه الضمانات في:

• **تكريس حق الانتخاب** :حيث يُعدّ حق الانتخاب من الحقوق السياسية الأساسية التي تضمن مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة، ويقوم الدستور بحمايته باعتباره حقًا أصيلًا لا يجوز تقييده إلا ضمن حدود القانون وبما لا يمسّ جوهره. ويعكس هذا الحق مبدأ سيادة الشعب[1]، إذ يُعتبر وسيلة التعبير الأساسية عن الإرادة الشعبية في اختيار ممثليها. كما أن تكريسه دستوريًا يهدف إلى منع أي محاولات للحد من المشاركة السياسية أو إقصاء فئات معينة من ممارسة هذا الحق.

• **ضمان المساواة** :ويعني ذلك إرساء مبدأ المساواة[2] بين جميع المواطنين أمام القانون الانتخابي، سواء في ممارسة حق الاقتراع أو في الترشح، بما يمنع أي تمييز على أساس غير قانوني ويؤمّن تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات والمرشحين. وتظهر أهمية هذا المبدأ في كونه يضمن عدالة التنافس الانتخابي، ويمنع احتكار السلطة أو تفضيل فئة على أخرى، مما يعزز ثقة المواطنين بالعملية الديمقراطية ويزيد من مشروعية النتائج الانتخابية.

• **حماية الحريات السياسية** :وتشمل هذه الحماية حرية الرأي والتعبير، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها، وحرية المشاركة في الحياة السياسية، وهي عناصر أساسية لضمان انتخابات حرة تعبّر عن الإرادة الشعبية دون ضغط أو إكراه. كما تمتد هذه الحريات لتشمل حرية الدعاية الانتخابية ضمن الحدود القانونية، وحرية النقد السياسي، بما يضمن حيوية المشهد السياسي وتعدديته.

كما أن هذه الحريات لا تُفهم بمعزل عن بعضها البعض، بل تشكّل منظومة متكاملة تضمن مشاركة سياسية فعالة، وتؤسس لبيئة ديمقراطية قائمة على التعددية واحترام الرأي الآخر.

وفي هذا الإطار، فإن فعالية الضمانات الدستورية لا تقف عند حدود النصوص القانونية، بل تتجسد عمليًا من خلال مدى احترام السلطات العامة لها وتطبيقها بشكل فعّال. فالدستور، رغم كونه المرجع الأعلى، يحتاج إلى قوانين تنفيذية ومؤسسات رقابية تضمن تحويل هذه المبادئ إلى واقع ملموس خلال العملية الانتخابية.

كما تلعب الضمانات الدستورية دورًا وقائيًا واستباقيًا في آنٍ واحد، إذ إنها لا تكتفي بحماية الحقوق بعد

(1) يحيى الجمل، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص 89.
(2) أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 174.

Issue 28, Vol 10, Year 3 | April 2026 | Shawal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

انتهاكها، بل تعمل على منع وقوع الانتهاكات من الأساس من خلال وضع حدود واضحة لممارسة السلطة، وتحديد إطار قانوني دقيق للعملية الانتخابية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الضمانات تُشكّل الأساس الذي تُبنى عليه باقي الضمانات التشريعية والإدارية والقضائية، إذ لا يمكن الحديث عن نزاهة انتخابية حقيقية دون إطار دستوري يضمن الحقوق والحريات السياسية ويصونها من أي انتقاص. فكلما كان الإطار الدستوري قويًا وواضحًا، كلما انعكس ذلك إيجابًا على شفافية الانتخابات وعدالتها، والعكس صحيح.

وبالتالي، فإن الضمانات الدستورية ليست مجرد قواعد نظرية، بل هي حجر الأساس في بناء النظام الانتخابي الديمقراطي، وشرط ضروري لضمان مشاركة سياسية حقيقية تعكس إرادة الشعب بشكل حرّ ونزيه.

**المطلب الثاني: الضمانات التشريعية**

تشمل الضمانات التشريعية في المجال الانتخابي مجموعة من القواعد القانونية التي يضعها المشرّع لتنظيم العملية الانتخابية بشكل دقيق، بما يضمن نزاهتها وشفافيتها ويحول دون أي ممارسات قد تمسّ بمبدأ تكافؤ الفرص [1] بين المرشحين أو تؤثر على سلامة الإرادة الشعبية. وتأتي هذه الضمانات في إطار تحويل المبادئ الدستورية العامة إلى قواعد تفصيلية قابلة للتطبيق العملي، بحيث تُنظَّم مختلف مراحل العملية الانتخابية من الترشح إلى الاقتراع وصولًا إلى إعلان النتائج.

وتتجلى أبرز هذه الضمانات في:

• **تنظيم شروط الترشح** :حيث يتولى القانون تحديد الشروط الواجب توافرها في المرشح، سواء من حيث الأهلية القانونية أو المعايير الشكلية والإجرائية، بما يضمن جدّية الترشح ويحول دون استغلال العملية الانتخابية بشكل غير مشروع. وتهدف هذه الشروط إلى تحقيق التوازن بين فتح المجال أمام المشاركة السياسية الواسعة، وبين ضمان الحد الأدنى من الكفاءة والجدية لدى المرشحين. كما تسهم في منع الترشح العشوائي أو غير الجاد الذي قد يؤثر على مصداقية العملية الانتخابية.

• **تحديد قواعد الحملات الانتخابية** :ويشمل ذلك وضع إطار قانوني ينظم أساليب الدعاية الانتخابية ومدتها ووسائلها، بما يضمن احترام مبدأ المساواة بين المرشحين ومنع أي شكل من أشكال التأثير غير المشروع على الناخبين، سواء عبر الضغط أو التضليل أو الاستغلال الإعلامي غير المتوازن. كما تهدف هذه القواعد إلى تحقيق عدالة المنافسة الانتخابية من خلال ضبط استخدام وسائل الإعلام والإعلانات

(1) محمود خليل، النظم الانتخابية والضمانات الدستورية للانتخابات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 201.

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 28، المجلد 10، السنة الثالثة | نيسان (أبريل) 2026 | شوال 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

السياسية، ومنع استغلال الموارد العامة أو النفوذ الإداري لصالح طرف معين.

• **ضبط التمويل الانتخابي** :ويُقصد به تنظيم مصادر تمويل الحملات الانتخابية وحدود الإنفاق المسموح به، مع فرض الرقابة على الأموال المستخدمة في العملية الانتخابية، وذلك بهدف منع الفساد السياسي والتأثير المالي غير المشروع على إرادة الناخبين. وتُعتبر هذه الضمانة من أهم أدوات مكافحة "شراء الأصوات" أو التأثير غير المباشر عبر المال السياسي، حيث تُلزم القوانين المرشحين بالتصريح عن مصادر التمويل وتقديم تقارير مالية شفافة تخضع للرقابة والمحاسبة.

• **تنظيم العملية الانتخابية من الناحية الإجرائية** :ويتضمن ذلك وضع قواعد تفصيلية لكيفية تسجيل الناخبين، وإدارة مراكز الاقتراع، وفرز الأصوات وإعلان النتائج، بما يضمن سير العملية وفق معايير موحدة وواضحة تقلل من هامش الخطأ أو التلاعب. كما يساهم هذا التنظيم في تعزيز الثقة العامة بالنتائج الانتخابية.

• **فرض الجزاءات والعقوبات الانتخابية** :حيث يضع المشرّع منظومة من العقوبات بحق كل من يرتكب مخالفات انتخابية، مثل التزوير، أو خرق الصمت الانتخابي، أو استخدام وسائل غير مشروعة للتأثير على الناخبين. ويهدف ذلك إلى تحقيق الردع العام والخاص، وضمان احترام القواعد القانونية المنظمة للانتخابات.

كما تُعدّ هذه الضمانات التشريعية أداة أساسية لضبط العملية الانتخابية قانونيًا، إذ تُترجم المبادئ الدستورية إلى قواعد تطبيقية ملموسة تضمن سير الانتخابات ضمن إطار من الشفافية والمساواة والعدالة. وهي بذلك تشكّل حلقة وصل بين النصوص الدستورية المجردة والتطبيق العملي، بما يضمن عدم بقاء الحقوق السياسية في إطارها النظري فقط.

وعليه، فإن فعالية النظام الانتخابي لا تتوقف فقط على وجود دستور يكرّس الحقوق، بل تتطلب وجود تشريع تفصيلي دقيق قادر على تنظيم كل جزئية من تفاصيل العملية الانتخابية، بما يحقق التوازن بين حرية الترشح والتصويت من جهة، وضمان نزاهة العملية الانتخابية من جهة أخرى.

**المطلب الثالث: الضمانات الإدارية**

تتمثّل الضمانات الإدارية في المجال الانتخابي في مجموعة من الإجراءات التي تتولاها الإدارة العامة[1] بهدف تنظيم العملية الانتخابية وضمان سيرها بشكل سليم وشفاف، بما يعكس الإرادة الحقيقية للناخبين ويعزّز الثقة بالعملية الانتخابية ويحدّ من أي خلل قد يطول مراحلها المختلفة. وتكتسب هذه الضمانات أهمية خاصة كونها تمثل الجانب التنفيذي والتطبيقي للقواعد الدستورية والتشريعية، حيث تُترجم النصوص

(1) محمد كامل ليلة، القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 267.

Issue 28, Vol 10, Year 3 | April 2026 | Shawal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

القانونية إلى واقع عملي ملموس داخل الميدان الانتخابي.

وتتجلى أبرز هذه الضمانات في:

• **إعداد قوائم انتخابية دقيقة** :حيث تقوم الإدارة المختصة بإعداد وتنقيح اللوائح الانتخابية بشكل دوري، بما يضمن تسجيل الناخبين المؤهلين فقط، وتصحيح الأخطاء أو الشوائب التي قد تؤثر على صحة العملية الانتخابية، وهو ما يشكّل أساسًا لضمان نزاهة الاقتراع. ويشمل ذلك التحقق من أهلية الناخبين من حيث السن والجنسية والحقوق المدنية، إضافة إلى شطب أسماء المتوفين أو غير المؤهلين قانونيًا. كما أن دقة هذه اللوائح تُعتبر عنصرًا حاسمًا في منع التزوير أو التلاعب في عدد الناخبين.

• **تنظيم العملية الانتخابية** :ويشمل ذلك اتخاذ كافة التدابير الإدارية واللوجستية اللازمة لسير الانتخابات، مثل تجهيز مراكز الاقتراع، وتوزيع الصناديق، وضبط آليات التصويت والفرز، بما يضمن حسن سير العملية الانتخابية وفق القوانين المرعية. كما يمتد هذا التنظيم إلى تحديد جداول زمنية دقيقة للعملية الانتخابية، وتأمين المستلزمات التقنية والبشرية، وتوفير بيئة مناسبة تسمح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم بسهولة ويسر دون عوائق تنظيمية أو تقنية.

• **الإشراف الإداري المحايد** :ويُقصد به التزام الإدارة بالحياد التام أثناء ممارسة دورها في إدارة الانتخابات، بحيث لا تنحاز لأي طرف سياسي أو مرشح، مما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص ويضمن الثقة في نزاهة النتائج. ويُعد هذا الحياد من أهم ركائز العمل الإداري في المجال الانتخابي، إذ إن أي انحراف عنه قد يؤدي إلى التشكيك في شرعية العملية الانتخابية برمتها. لذلك، تُلزم القوانين الموظفين الإداريين بالالتزام الصارم بالموضوعية وعدم التدخل في توجيه إرادة الناخبين.

• **ضمان أمن وسلامة العملية الانتخابية** :حيث تتعاون الإدارة مع الأجهزة الأمنية المختصة لتأمين مراكز الاقتراع وحماية الناخبين والمشرفين على العملية الانتخابية من أي تهديدات أو ضغوط. ويهدف هذا الإجراء إلى توفير بيئة آمنة تسمح بإجراء الانتخابات في ظروف مستقرة وهادئة، بعيدًا عن العنف أو الفوضى أو أي محاولات لتعطيل العملية الانتخابية.

• **الإعلان وتنظيم النتائج الأولية** :إذ تتولى الإدارة مسؤولية جمع النتائج من مختلف مراكز الاقتراع وتنظيمها وفق إجراءات دقيقة تضمن الشفافية، قبل إعلان النتائج الأولية تمهيدًا لمرحلة الطعون. ويُعتبر هذا الدور حساسًا للغاية، لأنه يرتبط مباشرة بثقة الرأي العام في نزاهة العملية الانتخابية.

كما تُعدّ هذه الضمانات الإدارية حلقة أساسية في سلسلة الضمانات الانتخابية، إذ تترجم القواعد القانونية إلى إجراءات عملية على أرض الواقع، وتشكّل عنصرًا محوريًا في ضمان انتخابات منظمة وشفافة. وهي لا تقتصر على الجانب التنظيمي فقط، بل تمتد لتشمل حماية الحقوق السياسية للناخبين وضمان عدم

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 28، المجلد 10، السنة الثالثة | نيسان (أبريل) 2026 | شوال 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

تعرّضهم لأي عوائق إدارية أو تقنية قد تؤثر على ممارسة حقهم الانتخابي.

وعليه، فإن فعالية هذه الضمانات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكفاءة الإدارة العامة ومدى التزامها بمبادئ الحياد والشفافية، حيث إن الإدارة غير الفعّالة أو غير المحايدة قد تُفرغ العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي، حتى لو كانت النصوص القانونية سليمة ومتكاملة.

## المبحث الثالث: الضمانات أثناء العملية الانتخابية

تشمل هذه المرحلة من العملية الانتخابية مجموعة من الضمانات الأساسية التي تهدف إلى تأمين سلامة الاقتراع وضمان تعبير الناخبين عن إرادتهم بحرية تامة وشفافية كاملة، بما يعزز نزاهة العملية الانتخابية[1] ويحدّ من أي تدخلات قد تمسّ بها أو تؤثر على نتائجها بشكل مباشر أو غير مباشر. وتُعدّ هذه المرحلة من أدق المراحل وأكثرها حساسية، كونها اللحظة التي تُترجم فيها الإرادة الشعبية إلى أصوات فعلية تُحدد ملامح السلطة التمثيلية.

وتتجلى أبرز هذه الضمانات في:

• **سرية التصويت** :حيث تُعدّ سرية الاقتراع من المبادئ الجوهرية التي تكفل للناخب حرية اختيار ممثليه دون خوف أو ضغط أو تأثير خارجي، مما يضمن صدق التعبير عن الإرادة الانتخابية. وتتحقق هذه السرية عادة من خلال اعتماد غرف اقتراع مغلقة، وصناديق اقتراع محكمة الإغلاق، وإجراءات تمنع أي شخص من الاطلاع على اختيار الناخب. كما أن سرية التصويت لا تحمي الناخب فقط، بل تحمي العملية الانتخابية ككل من أي ممارسات ترهيب أو شراء أصوات.

• **حرية الناخب** :ويُقصد بها تمكين الناخب من ممارسة حقه الانتخابي دون أي إكراه مادي أو معنوي، سواء من قبل جهات رسمية أو أطراف سياسية أو اجتماعية، بما يضمن استقلالية القرار الانتخابي. وتمتد حرية الناخب لتشمل حرية الوصول إلى مركز الاقتراع، وحرية اختيار المرشح دون ضغوط أو تهديدات، إضافة إلى حرية الامتناع عن التصويت دون التعرض لأي عقوبات غير قانونية. كما تُعتبر هذه الحرية مؤشراً أساسياً على مدى ديمقراطية النظام الانتخابي.

• **الإشراف على مراكز الاقتراع** :ويتمثل ذلك في وجود جهات مختصة تتولى مراقبة وتنظيم سير العملية داخل مراكز الاقتراع، بما يضمن احترام القوانين والإجراءات المعتمدة وحسن تطبيقها. وقد يكون هذا

(1) Venice Commission, Code of Good Practice in Electoral Matters, Council of Europe, 2002, p. 10.

Issue 28, Vol 10, Year 3 | April 2026 | Shawal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الإشراف قضائيًا أو إداريًا أو من خلال لجان مستقلة، كما يمكن أن يمتد ليشمل مراقبين محليين ودوليين في بعض الأنظمة. ويهدف هذا الإشراف إلى الحد من الأخطاء الإجرائية، وضمان الشفافية، ومنع أي تجاوزات قد تؤثر على صحة العملية الانتخابية.

• **منع التأثير غير المشروع** :ويشمل ذلك الحد من مختلف أشكال الضغط أو الدعاية غير القانونية أو استخدام المال السياسي أو النفوذ للتأثير على إرادة الناخبين خلال عملية التصويت. ويُعدّ هذا المبدأ من أهم عناصر حماية الإرادة الشعبية، إذ إن أي تدخل غير مشروع في هذه المرحلة قد يؤدي إلى تشويه نتائج الانتخابات وإضعاف ثقة المواطنين بها. لذلك تعتمد العديد من الأنظمة على عقوبات قانونية صارمة لمواجهة مثل هذه الممارسات.

كما تلعب الجهات الإدارية دورًا محوريًا خلال هذه المرحلة، من خلال:

•**تنظيم العملية الانتخابية** :عبر توفير الظروف المادية والتنظيمية اللازمة لضمان سير الاقتراع بشكل منتظم وفعّال، مثل تجهيز مراكز الاقتراع، وتوزيع صناديق الاقتراع، وتأمين الكادر الإداري اللازم لإدارة العملية. كما يشمل التنظيم ضبط مواعيد فتح وإغلاق المراكز وتسهيل وصول الناخبين.

•**ضبط المخالفات** :من خلال مراقبة أي تجاوزات قد تحدث أثناء العملية واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقها. ويشمل ذلك رصد حالات التزوير أو الدعاية داخل مراكز الاقتراع أو أي محاولات للتأثير على الناخبين، وإحالتها إلى الجهات القضائية المختصة عند الضرورة.

•**ضمان النظام داخل مراكز الاقتراع** :بما يحقق بيئة انتخابية هادئة ومنظمة تسمح للناخبين بممارسة حقهم بسهولة وأمان، بعيدًا عن الفوضى أو التدخلات الخارجية. ويُعدّ هذا الجانب ضروريًا لضمان سير العملية الانتخابية بسلاسة ومن دون عوائق.

وتُعدّ هذه الضمانات مجتمعة عنصرًا أساسيًا في تعزيز مصداقية العملية الانتخابية، كونها تركز على حماية مرحلة الاقتراع باعتبارها المرحلة الأكثر حساسية في تحديد النتائج الانتخابية. كما أن فعاليتها ترتبط بشكل مباشر بمدى التزام الدولة بتطبيق القوانين الانتخابية، ووجود مؤسسات رقابية مستقلة قادرة على فرض احترام قواعد النزاهة والشفافية.

وفي هذا السياق، فإن أي خلل في تطبيق هذه الضمانات يؤدي إلى إضعاف الثقة العامة بالعملية الانتخابية، ويؤثر سلبًا على المشاركة الشعبية، في حين أن احترامها بشكل كامل يسهم في تعزيز الديمقراطية وترسيخ مبدأ سيادة الشعب. لذلك، تُعتبر مرحلة الاقتراع اختبارًا حقيقيًا لمدى نضج النظام السياسي وقدرته على ضمان انتخابات حرة ونزيهة

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 28، المجلد 10، السنة الثالثة | نيسان (أبريل) 2026 | شوال 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

## المبحث الرابع: الضمانات اللاحقة على الانتخابات

### المطلب الأول: الرقابة القضائية

عدّ مبدأ الرقابة القضائية من أهم الضمانات القانونية في المجال الانتخابي، لما له من دور جوهري في حماية مشروعية العملية الانتخابية وضمان احترام القواعد القانونية الناظمة لها في مختلف مراحلها. فهذه الرقابة لا تقتصر على كونها وسيلة لاحقة لمعالجة النزاعات، بل تُشكّل آلية أساسية لضبط سير العملية الانتخابية وتكريس مبدأ سيادة القانون، من خلال التدخل عند وقوع أي خلل أو مخالفة قد تمسّ بنزاهة الانتخابات أو تؤثر على تعبيرها الحقيقي عن الإرادة الشعبية.

وتبرز أهمية الرقابة القضائية[1] في كونها تتيح مجموعة من الصلاحيات والوظائف الأساسية التي تسهم في تعزيز العدالة الانتخابية، ومن أبرزها:

- **الطعن في النتائج الانتخابية:**[2] حيث تمكّن هذه الآلية الأطراف المعنية من اللجوء إلى القضاء المختص للاعتراض على النتائج في حال وجود مخالفات جدّية أو خروقات قانونية من شأنها التأثير على صحة العملية الانتخابية أو على سلامة التعبير عن إرادة الناخبين، بما يضمن إعادة النظر في النتائج وفق الأصول القانونية.

- **تصحيح المخالفات:** إذ يتولى القضاء مهمة فحص الانحرافات الإجرائية أو الموضوعية التي قد ترافق العملية الانتخابية، والتدخل لتداركها أو إبطال آثارها عند الاقتضاء، بما يعيد الأمور إلى نصابها القانوني السليم ويُكرّس مبدأ المشروعية.

- **حماية الحقوق الانتخابية:** ويُقصد بها صون الحقوق السياسية الأساسية للأفراد، سواء حق الانتخاب أو الترشح، من أي اعتداء أو تقييد غير مشروع، بما يعزز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية.

كما أنّ الرقابة القضائية تُعدّ امتدادًا طبيعيًا لمبدأ الشرعية، إذ تُجسّد الدور الضامن للقضاء في حماية القانون من أي انتهاك أو تعسّف في التطبيق. وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموضوع الدراسة المتعلق بدور القضاء الإداري في الرقابة على العملية الانتخابية، حيث يُعتبر القضاء الإداري أحد أهم الآليات القانونية التي تضمن نزاهة الانتخابات وفعالية الضمانات المقررة لها، من خلال تدخله في منازعاتها وإعادة

(1) سليمان الطماوي، القضاء الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص 21

(2) René Chapus, *Droit du Contentieux Administratif*, Montchrestien, Paris, 2001, p. 312.

Issue 28, Vol 10, Year 3 | April 2026 | Shawal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

التوازن القانوني عند الاقتضاء.

وعليه، فإنّ الرقابة القضائية لا تُعدّ مجرد مرحلة لاحقة على العملية الانتخابية، بل هي عنصر أساسي يرافقها ويُكمّلها، بما يضمن أن تكون الانتخابات تعبيرًا حقيقيًا وسليمًا عن الإرادة الشعبية في إطار من الشرعية والعدالة.

**المطلب الثاني: الرقابة السياسية والإعلامية**

تشمل الرقابة السياسية والإعلامية في المجال الانتخابي مجموعة من الأدوار والآليات التي تضطلع بها أطراف غير قضائية أو إدارية، إلا أنّها تُعدّ في الوقت ذاته مكمّلة ومساندة للضمانات القانونية الرسمية، لما لها من دور محوري في تعزيز الشفافية وتكريس مبدأ المساءلة وكشف أي مخالفات أو تجاوزات قد تمسّ بنزاهة العملية الانتخابية أو تؤثر على سلامة نتائجها. وتبرز أهمية هذه الرقابة من كونها تعكس بعدًا مجتمعيًا واسعًا للرقابة، يتجاوز الإطار المؤسسي التقليدي ليشمل مختلف مكونات المجتمع السياسي والمدني والإعلامي.

وتتجلى أبرز عناصر هذه الرقابة في:

- **دور الأحزاب السياسية:** حيث تُعدّ الأحزاب أحد الفاعلين الرئيسيين في العملية الانتخابية، ليس فقط باعتبارها أطرافًا مشاركة، بل أيضًا كجهات رقابية داخلية تتابع سير العملية الانتخابية عبر مندوبيها وممثليها في مراكز الاقتراع والفرز. كما تسهم في رصد وتوثيق أي مخالفات أو خروقات محتملة، سواء كانت إجرائية أو موضوعية، وتعمل على متابعتها عبر الطعون القانونية أو عبر الوسائل السياسية والإعلامية المتاحة، بما يضمن حماية مصالحها السياسية وفي الوقت نفسه تعزيز نزاهة العملية الانتخابية بشكل عام.

- **دور المجتمع المدني:** ويشمل ذلك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تقوم بمهام المراقبة الميدانية للعملية الانتخابية، وفق معايير موضوعية تهدف إلى تقييم مدى احترام القواعد القانونية والمبادئ الديمقراطية. كما تعمل هذه الجهات على إعداد تقارير تفصيلية حول سير العملية الانتخابية، تتضمن ملاحظات وتوصيات تسهم في تحسين الأداء الانتخابي وتعزيز الشفافية والمساءلة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على مستوى الثقة العامة بالانتخابات ومخرجاتها.

- **دور الإعلام في كشف المخالفات:** ويُعتبر الإعلام أحد أهم أدوات الرقابة غير المباشرة، من خلال تغطيته المستمرة لمجريات العملية الانتخابية، ونقل الوقائع والأحداث للرأي العام بشكل لحظي. كما يسهم في تسليط الضوء على أي تجاوزات أو ممارسات غير قانونية أو

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 28، المجلد 10، السنة الثالثة | نيسان (أبريل) 2026 | شوال 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

غير أخلاقية، مما يعزز الرقابة المجتمعية ويخلق ضغطًا عامًا يدفع نحو احترام قواعد النزاهة والشفافية. ويُضاف إلى ذلك دور الإعلام في التوعية السياسية للناخبين، بما يساعدهم على اتخاذ قرارات انتخابية أكثر وعيًا واستقلالية.

كما أنّ هذه الأدوار مجتمعة لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تشكّل منظومة رقابية متكاملة تتداخل مع الرقابة القانونية الرسمية، وتُسهم في خلق بيئة انتخابية أكثر شفافية وتوازنًا. فهي تدعم الجهود التي تبذلها الجهات الإدارية والقضائية المختصة، وتُعزّز من فعالية الضمانات القانونية من خلال الضغط المجتمعي والإعلامي المستمر، بما يحدّ من فرص التلاعب أو الانحراف في العملية الانتخابية.

وفي المحصلة، يمكن القول إنّ الرقابة السياسية والإعلامية تُعدّ عنصرًا أساسيًا في تكريس الديمقراطية التشاركية، إذ تجعل العملية الانتخابية ليست مجرد إجراء قانوني، بل عملية مجتمعية شاملة تقوم على التفاعل بين الدولة والمجتمع لضمان نزاهة الإرادة الشعبية وصحة تمثيلها.

## المبحث الخامس: تقييم فعالية الضمانات القانونية

تعد الضمانات القانونية والرقابية الركيزة الأساسية التي تمنح العملية الانتخابية مشروعيتها، وبما أنك ترغب في **توسيع** هذه النقاط وتحليلها بشكل أعمق، سنقوم بتفصيل الإيجابيات والتحديات مع إضافة أبعاد مؤسساتية وتقنية حديثة:

### المطلب الأول: الإيجابيات (مكاسب المسار الديمقراطي)

لا تقتصر الإيجابيات على مجرد «ضبط» الصندوق، بل تمتد لتشمل بنية الدولة واستقرارها:

- **مأسسة التداول السلمي للسلطة:** وجود ضمانات قانونية صارمة يعني أن انتقال السلطة لا يعتمد على موازين القوى العسكرية أو القبلية، بل على «قواعد اللعبة» المتفق عليها سلفاً، مما يمنع النزاعات الأهلية ما بعد الانتخابات.
- **تحقيق العدالة الانتخابية (القضاء الانتخابي):** الضمانات تمنح المتنافسين حق «الطعن» والمراجعة القضائية. هذا يعني أن أي مرشح يشعر بالظلم لديه مسار قانوني لاسترداد حقه، مما يقلل من الاحتقان السياسي في الشارع.
- **جذب الرقابة الدولية والاعتراف بالشرعية:** النظام الانتخابي المحصن قانونياً يسهل قبول

Issue 28, Vol 10, Year 3 | April 2026 | Shawal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المراقبين الدوليين (مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي)، مما يمنح الدولة اعترافاً دولياً بشرعية مؤسساتها، وينعكس إيجاباً على التعاون الاقتصادي والسياسي.

- **تعزيز ثقافة المواطنة:** عندما يشعر المواطن أن صوته محمي بقوة القانون وأن الرقابة تمنع سرقته، يتحول من «مراقب سلبي» إلى «فاعل سياسي»، مما يرفع نسب المشاركة ويقلل من ظاهرة العزوف الانتخابي.

**المطلب الثاني: التحديات (العقبات البنيوية والتقنية)**

التحديات في العصر الحديث تجاوزت مجرد «تزوير الأوراق» إلى أشكال أكثر تعقيداً:

- **الثغرات التشريعية والمطاطية القانونية:** أحياناً تُصاغ القوانين بعبارات حمالة أوجه تسمح بالالتفاف عليها، مثل عدم وضع سقف واضح للإنفاق المالي في الحملات الانتخابية، مما يحول الانتخابات من منافسة برامج إلى «سوق مالي» يخدم أصحاب النفوذ.

- **تحدي «السيادة الرقمية» والأمن السيبراني:** مع التحول نحو التصويت الإلكتروني أو الفرز الرقمي، برز تحدي اختراق الأنظمة أو التلاعب بالخوارزميات. هذه الوسائل يصعب رقابتها بالعين المجردة وتحتاج إلى فرق تقنية متخصصة جداً قد لا تتوفر لدى الهيئات الرقابية التقليدية.

- **استغلال موارد الدولة (المال العام):** يواجه القضاء الانتخابي صعوبة في ضبط «الدعاية المستترة» التي يقوم بها المسؤولون الحاليون (Incumbents) عبر استغلال وظائفهم أو موارد الدولة لخدمة حملاتهم، وهو ما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بشكل جذري.

- **الحروب المعلوماتية والـ "Fake News":** يواجه النظام الرقابي تحدياً في ضبط الأخبار الزائفة على منصات التواصل الاجتماعي التي تستهدف تشويه سمعة المرشحين أو تضليل الناخبين، حيث غالباً ما تكون القوانين الحالية عاجزة عن ملاحقة مصادر هذه الحملات العابرة للحدود.

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 28، المجلد 10، السنة الثالثة | نيسان (أبريل) 2026 | شوال 1447
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

## الخاتمة

يتبيّن من خلال ما تم تناوله أنّ الضمانات القانونية تُشكّل الإطار البنيوي والأساسي الذي تقوم عليه نزاهة العملية الانتخابية، إذ لا يمكن تصور انتخابات ديمقراطية سليمة دون منظومة قانونية متكاملة تُنظّم مختلف مراحلها وتُحدّد ضوابطها بدقة. فهذه الضمانات، بما تتضمنه من قواعد دستورية وتشريعية وإدارية وقضائية، تعمل بشكل متكامل ومترابط على حماية العملية الانتخابية من الانحرافات المحتملة، سواء كانت قبل الاقتراع أو أثناءه أو بعده، بما يضمن أن تعكس النتائج الإرادة الحقيقية للناخبين دون تأثير أو تشويه.

كما أنّ أهمية هذه الضمانات لا تقتصر على الجانب التنظيمي فحسب، بل تمتد لتشمل تعزيز الثقة العامة بالعملية الانتخابية وبالمؤسسات الديمقراطية، إذ يُعدّ وجود إطار قانوني واضح وفعّال عنصرًا أساسيًا في ترسيخ مبدأ الشرعية، وفي تعزيز شعور المواطنين بأن أصواتهم لها قيمة فعلية وتأثير مباشر في تشكيل السلطة. وبالتالي فإنّ الضمانات القانونية لا تُعتبر مجرد أدوات تقنية، بل هي ركيزة جوهرية لبناء الشرعية السياسية وضمان استمرارية النظام الديمقراطي.

غير أنّ فعالية هذه المنظومة القانونية تبقى مرهونة بعوامل متعددة، في مقدّمها مدى الالتزام بتطبيق النصوص القانونية على أرض الواقع، ووجود إرادة سياسية وإدارية حقيقية لاحترام قواعد النزاهة والشفافية. فالقانون، مهما بلغت دقته وتطوره، لا يُحقق أهدافه إذا بقي حبراً على ورق دون تنفيذ فعلي، كما أنّ ضعف المؤسسات الرقابية أو تأثرها بالضغوط السياسية قد يُفرغ هذه الضمانات من مضمونها ويحدّ من فعاليتها.

ومن جهة أخرى، فإنّ التطورات السياسية والتكنولوجية المعاصرة أضافت تحديات جديدة أمام هذه الضمانات، حيث أصبحت العملية الانتخابية عرضة لأشكال أكثر تعقيدًا من التأثير غير المشروع، سواء عبر وسائل الإعلام الحديثة أو عبر تقنيات التواصل الرقمي أو من خلال النفوذ المالي والسياسي. الأمر الذي يستدعي تطويرًا مستمرًا للأطر القانونية والرقابية لمواكبة هذه التحولات وضمان فعاليتها.

وعليه، فإنّ تعزيز نزاهة الانتخابات[1] لا يتحقق فقط من خلال سنّ القوانين، بل يتطلب أيضًا تفعيل هذه القوانين بشكل صارم، وتدعيم استقلالية القضاء والهيئات الرقابية، وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في الرقابة، بما يخلق منظومة متكاملة من الضمانات المتداخلة التي تدعم بعضها بعضًا.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إنّ تحقيق ديمقراطية حقيقية قائمة على الإرادة الشعبية يظل مرتبطًا بمدى نضج هذه المنظومة القانونية والرقابية وقدرتها على الصمود أمام مختلف التحديات، بما يضمن انتخابات حرة، نزيهة، وشفافة تعكس بصدق تطلعات المواطنين وتكرّس مبدأ سيادة القانون في أسمى صوره.

(1) الأمم المتحدة، دليل المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة، نيويورك، 2014، ص 45.

Issue 28, Vol 10, Year 3 | April 2026 | Shawal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

# المراجع

1. سليمان الطماوي، **القضاء الإداري**، دار الفكر العربي، القاهرة.
2. عبد الرزاق السنهوري، **الوسيط في شرح القانون الدستوري**، دار النهضة العربية، القاهرة.
3. يحيى الجمل، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الشروق، القاهرة.
4. أحمد فتحي سرور، **الوسيط في القانون الدستوري**، دار النهضة العربية، القاهرة.
5. محمد كامل ليلة، **القانون الإداري**، دار الفكر العربي، القاهرة.
6. عبد الحميد متولي، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، منشأة المعارف، الإسكندرية.
7. محمود خليل، **النظم الانتخابية والضمانات الدستورية للانتخابات**، دار الجامعة الجديدة.
8. تقارير **اللجنة البندقية (Venice Commission)** حول المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية.
9. الأمم المتحدة، **دليل المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة**.
10. Jean Rivero, **Droit Administratif**, Dalloz, Paris.
11. René Chapus, **Droit du Contentieux Administratif**, Montchrestien, Paris.